الأمم المتحدة S/2020/333

مجلس الأمن

Distr.: General
29 April 2020

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 26 نيسان/أبريل 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام السادس والستين عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) (S/2020/327).

تأسف حكومة الجمهورية العربية السورية لاستمرار معدي تقارير الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في نهجهم السلبي المُسيس تجاه الجمهورية العربية السورية ومؤسساتها، واستمرارهم في هذا التقرير، كما في سابقيه، في تجاهل مشاغل حكومة الجمهورية العربية السورية التي كانت قد عبّرت عنها مراراً وتكراراً في معرض ردها على التقارير السابقة.

وتؤكد مرة أخرى أن السبب الرئيسي لمعاناة السوريين كان، ولا يزال، هو ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة والدعم المستمر الذي تتلقاه هذه المجموعات من دول باتت معروفة للجميع، بالإضافة للإرهاب الاقتصادي والمعيشي الذي تمارسه حفنة من الدول بحق السوريين من خلال فرضها لما يسمى بـ "الإجراءات القسرية أحادية الجانب".

وتُكرر مطالبتها لموظفي الأوتشا بالتوقف عن محاولة تحويل تقارير الأمانة العامة المعنية بالوضع الإنساني في سورية من تقارير أممية إلى تقارير تخدم أجندات بعض الدول الغربية المعادية لسورية ولا تراعي الوضع الإنساني للسوريين، خاصة في ظل ما يواجهه العالم الآن من تداعيات جائحة COVID19، وما يستدعيه ذلك من استجابة حقيقية تُخفف من آثار الأزمة عليهم. وإن هذا النهج يعتبر انتهاكاً لمبادئ العمل الإنساني وتبديداً لجهود الأمم المتحدة وميزانياتها، ويمس بشكل بالغ بمصداقية الأمم المتحدة وموضوعية تقاريرها.

ولقد أثارت قراءة الحكومة السورية لتقرير الأمانة العامة السادس والستين عدّة تساؤلات وعلامات استفهام لا تعتبر مشغلاً حكومياً فقط، وإنما مشغلاً للسوريين ولكل المهتمين بالوضع الإنساني في سورية، ومن بين هذه التساؤلات والمشاغل ما يلي:

- ألم تلحظ الأمانة العامة أن التصدي لجائحة كورونا يستدعي بشكل واضح وصريح الطلب من تلك الدول التي تدّعي حرصها على حياة السوريين كي توقف إجراءاتها القسرية الاقتصادية أحادية الجانب التي طالت حياة كافة السوريين، والاعتراف بالجهود الجبارة التي تقوم بها الحكومة السورية في ظل هذه العقوبات لمواجهة هذا الخطر العالمي، بدلاً من الإشارة هنا وهناك إلى دعوات خجولة لتجميد هذه العقوبات والتي لم تؤد إلى أية نتيجة حتى الآن بسبب إصرار تلك الدول على التمادي باستهدافها للشعب السوري؟ ومن الذي أعطى التعليمات لمعدي التقرير بتجاهل آثار التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة ضد سورية منذ سنوات على استجابة قطاعات حيوية لاحتياجات السوريين ومتطلباتهم الأساسية وفاعلية الاستجابة الإنسانية في سورية، بما في ذلك الاستجابة لجائحة COVID19؟

- لماذا الخجل في الحديث عن الجهة التي قامت بقطع الخدمات عن محطة مياه علوك عدة مرات، المصدر الرئيسي للمياه لحوالي 000 460 شخص كما ذكر التقرير، علماً بأن المستفيدين من مياهها يربو عددهم على المليون شخص، وهي الجهة التي كانت ولا تزال تمتهن انتهاك وحدة وسيادة أراضي الجمهورية العربية السورية؟ ولماذا الخجل في الحديث عن الجهات التي كانت ولا تزال تدعم المجموعات الإرهابية المسلحة، والتي قامت مؤخراً باستهداف العاملين في المجال الإنساني مما أدى إلى قتل وجرح العديد منهم؟ (كما أشار التقرير في الفقرة 6).

- إن الأعمال العسكرية التي تقوم بها الحكومة السورية في شمال غرب سورية تأتي رداً على الهجمات التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة والتي طالت المدنيين وكافة البنى التحتية المدنية، وذلك بدعم مباشر من النظام التركي الذي يفترض فيه احترام الاتفاقات الموقعة.

- لا بد من التذكير مُجدداً بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المُعرقل الأساسي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مخيم الركبان، وهي المسبب الرئيسي لمعاناة قاطنيه، وأن الحكومة السورية في مواجهة السياسات الأمريكية، وحرصاً منها على حياة المدنيين وعلى إيصال المساعدات الإنسانية إليهم، عملت ولا تزال تعمل مع الاتحاد الروسي على إعادة الآلاف من قاطني المخيم إلى قراهم ومساعدتهم على استعادة حياتهم الطبيعية.

- ما هو مبرر إصرار الأمانة العامة ومعدي التقرير على تجاهل الممارسات التركية العدوانية فوق الأراضي السورية، وانتهاكاتها المستمرة لأبسط قواعد القانون الدولي، بما في ذلك مصادرتها لمساحات واسعة من الأراضي على غرار ما تقوم به "الجماعات المسلحة من غير الدول" حسب وصف التقرير في الفقرة 13؟

- لماذا يستمر معدو التقرير في الاعتماد على معلومات مغلوطة ومصادر مشبوهة وأخبار ملفقة في تقديمهم لبعض فقرات التقرير؟ وما الهدف من المحاولات المستمرة لتشويه صورة الحكومة السورية بناءً على هذه المعلومات؟ وإن تقييم الوضع الإنساني في سورية بشكل مهني وموضوعي يعتمد على مدى اعتماد الأمانة العامة على خبراء مختصين بالعمل الإنساني الحقيقي وغير المسيّس، خبراء غير خاضعين للضغط الغربي.

- تستهجن الحكومة السورية استمرار معدي التقرير في استخدام مصطلحات تجاوزها الزمن مثل "المناطق صعبة الوصول"، والادعاء بأن الحكومة السورية لا تمنح موافقات للوصول إلى هذه

المناطق، في حين أن واقع الحال هو تعمد القائمين على أوتشا تقليص استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات السوريين في المناطق التي يتم تحريرها من الإرهاب، وهي المناطق التي كانوا قد اعتبروها قبل تحريرها أولويتهم وأطلقوا حملات ومناشدات بخصوص الوصول الإنساني إليها.

- ترفض الحكومة السورية استمرار الأمانة العامة في الترويج للمساعدات المرسلة عبر الحدود، وتؤكد على عدم فعالية تلك المساعدات. وتؤكد الحكومة السورية مجدداً أنَّ آلية الرصد الأممية لا تزال عاجزة عن التحقق من وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها من المدنيين السوريين.

وتؤكد الحكومة السورية على ضرورة أن يبادر مجلس الأمن إلى وقف هذه التقارير باعتبارها لا تساعد إلا في توفير منصة لبعض الدول المعادية لسورية للتحريض والإساءة لصورة الدولة السورية وإضاعة موارد مالية وجهود موظفين يمكن استخدامها لتقديم مساعدات حقيقية وليست وهمية للسوريين، والاستعاضة عن هذه التقارير بتقارير نصف سنوية يراعي فيها معدوها أصول المهنية والمصداقية.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم